

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

TD/B/EX(10)/2  
24 May 1995  
ARABIC  
Original: ENGLISH

**تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية العاشرة**

**المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥**

**المحتويات****الفقرات**

١	.....	مقدمة	-	أولا
٢ - ٢٤	.....	القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية (البند ٢ من جدول الأعمال)	-	ثانيا
٢٤	.....	الاجراء الذي اتخذه المجلس	-	
٢٥ - ٢٨	.....	المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية	-	ثالثا
٢٥	.....	ألف- افتتاح الدورة		
٢٦	.....	باء - مكتب المجلس		
٢٧	.....	جيم - إقرار جدول الأعمال		
٢٨	.....	دال - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية العاشرة		

**المرفقات****المرفق**

		مقرر اعتمده مجلس التجارة والتنمية	-	الأول
		جدول أعمال الدورة التنفيذية العاشرة لمجلس التجارة والتنمية	-	الثاني
		العضوية والحضور	-	الثالث

### أولا - مقدمة

١ - عقد مجلس التجارة والتنمية دورته التنفيذية العاشرة في قصر الأمم، جنيف، في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وتألّفت الدورة التنفيذية من جلسة واحدة - هي الجلسة العامة ٨٥٩ - كرّست للبند الموضوعي التالي:

القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية<sup>(١)</sup>.

---

(١) البند ٢ من جدول الأعمال. ويستنسخ جدول أعمال الدورة التنفيذية العاشرة في المرفق الثاني

أدناه.

## ثانيا - القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢ - عرضت على المجلس عند نظره في هذا البند من جدول الأعمال الوثيقة التالية:

"القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية" - مذكرة من أمانة الأونكتاد  
(TD/B/EX(10)/CRP.1).

٣ - أشار الرئيس في كلمته الافتتاحية إلى خلفية اهتمام المجلس بالآثار المحتملة للقضايا الرئيسية الناشئة للتجارة والتنمية وما تضمنه مقرر المجلس من عقد دورة تنفيذية لهذا الغرض (انظر الاستنتاجات والمقررات المتفق عليها ٤١٥ (د - ٤٠)، الفقرة ٢٣). وقال إن العمليتين التوأم المتمثلتين في العولمة والتحرير أدتا إلى تعرُّض عدد من السياسات المحلية لتمحيص دولي دقيق. ولأن كثيراً من هذه السياسات ارتئي أنه يحمل امكانية خلق فرص تنافسية غير عادلة في التجارة أو في جذب الاستثمار، فقد ظهرت الحجج التي تدعو إلى وضع مبادئ توجيهية متفق عليها دولياً في عدد من المجالات. إن القضايا الجديدة والناشئة لها آثار على عملية التنمية، وتحرص البلدان النامية حرصاً مشروعاً على ضرورة استكشاف هذه الآثار كاملاً وأن تشارك بنفسها في أي عملية قد تفضي إلى مفاوضات. وهكذا فإن النظر في هذه المسائل في الأونكتاد يجيء في حينه وهو أمر لازم في الوقت نفسه. إن مهمة الأونكتاد في مجال التنمية، وما قدمه من إسهام في التعاون الدولي من أجل التنمية على مر السنين، يشيران إلى أن هذه المؤسسة يمكنها ممارسة دور رئيسي في تعزيز فهم أفضل للقضايا الجديدة على جدول أعمال التجارة الدولية وآثارها على التنمية. ولا يقل أهمية دور الأونكتاد في تيسير ظهور توافق في الرأي بشأن القضايا التي تُعتبر ناضجة للتفاوض وفي مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال المعنوية على إعداد أنفسها بشكل كاف لأي مفاوضات. ولاحظ أنه خلال المشاورات السابقة على دورة المجلس، ظهر توافق واسع في الرأي بأن أفضل طريقة لإحراز تقدم هي مواصلة دمج العمل بشأن القضايا الجديدة والناشئة في سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع. وأعرب عن أمله في أن تفضي مناقشة المجلس إلى اعتماد استراتيجية واضحة ينبغي أن تشمل توجيهها إلى أمانة الأونكتاد بشأن أي عمل آخر حتى موعد انعقاد الأونكتاد التاسع. وثمة هدف هام هو تسليط الضوء على الآثار الانمائية لشتى القضايا.

٤ - وأشار الموظف المسؤول عن الأونكتاد إلى المنطق الأساسي للمذكرة التي أعدتها الأمانة، فقال إن القضايا المشمولة فيه لا يقصد منها أن تكون قائمة نهائية أو أن تمثل آراء الأمانة: فهي تستند إلى البيان الذي ألقاه الرئيس في نهاية الاجتماع الوزاري لمراكش. وليس من المقترح أيضاً ضرورة مناقشة جميع القضايا في الأونكتاد. وارتأى أن يكون الإسهام المحدد للأونكتاد هو بحث الصلة العضوية للقضايا الجديدة والناشئة بالعمليتين التوأم المتمثلتين في العولمة والتحرير، والنظر إلى القضايا في ثلاث فئات عريضة: قضايا تثير المطالب بتنسيق السياسة المحلية؛ وقضايا تعكس القلق إزاء نقص الترابط بين أهداف السياسة العالمية؛ وقضايا تؤثر على قدرة البلدان، ولا سيما أقلها نمواً والبلدان الأخرى الفقيرة، على متابعة الأهداف الوطنية بفعالية. وفي حين أن جميع الفئات الثلاث تثير الاهتمام، فإن الاقتراح "بتمهيد أرض الملعب" من خلال تنسيق السياسة المحلية يجتذب أكبر الاهتمام. ويعزى بعض أسباب ذلك إلى أن التخفيض الإضافي في التعريفات

ومد الضوابط المتعددة الأطراف لتشمل مجالات جديدة مثل الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية الأمر الذي تحقق في جولة أوروغواي، عملا على تركيز الاهتمام على الاختلافات في السياسات المحلية التي اعتبر أنها تخلق مزايا تنافسية غير عادلة. ومن هنا جاء الضغط المتزايد على الحكومات لتقليل هذه الاختلافات. ويعتقد البعض أن هذا الأمر يمكن أن يتحقق من خلال التفاوض على مبادئ توجيهية متعددة الأطراف، في حين يحبذ البعض الآخر اتخاذ اجراء في سياق الاتفاقات التجارية.

٥ - إن هذه المسائل وغيرها من تلك التي أثيرت في مذكرة الأمانة تشير إلى أن ثمة حاجة إلى اجراء تحليل اضافي لشتى القضايا والأخذ بنهج متكامل. إن الأونكتاد في وضع جيد يسمح له بتقديم نهج بناءة من خلال عمله التحليلي، وخاصة بتوفير منظور انمائي وتعزيز بناء التوافق في الرأي. إن عمله بشأن التجارة والبيئة، وخاصة بشأن وضع العلامات الايكولوجية، هو مثال جيد على ما يمكن للأونكتاد تحقيقه. وهناك قضيتان تنتقلان الآن إلى صدارة جدول الأعمال الدولي يمكن للأونكتاد أن يضطلع بدور مفيد فيهما هما الاستثمار وسياسات المنافسة.

٦ - وقال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (الأرجنتين) إن مذكرة الأمانة تشكل أساسا مفيدا للنقاش الذي سيجري في الأونكتاد التاسع. وفي هذه المرحلة ستعلق مجموعته على الجزء الأول من المذكرة الذي يتناول الجوانب المنهجية والاجرائية. إن النقاش الموضوعي بشأن فرادى القضايا ينبغي أن يجري في سياق الأونكتاد التاسع وفقا لجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر. وبالنظر إلى أهمية آثار القضايا الجديدة، فإن ثمة حاجة إلى عمل تحضيري متعمق. وينبغي للأمانة أن تعد سلسلة من الدراسات التحليلية التي تساعد البلدان النامية على تقييم كل من طبيعة وآثار القضايا الجديدة بشكل أفضل. وكجزء من الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، ينبغي للأمانة أن تدعو الخبراء إلى المساعدة على توضيح المسائل الكثيرة التي تكتنف هذه القضايا. وينبغي أن يتجلى في اختيار الخبراء النهج العالمي للأونكتاد وأن تكون اجتماعاته مفتوحة لكي تشارك فيها الوفود المهمة بطريقة غير رسمية.

٧ - ومن رأي مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن معظم القضايا الجديدة يمكن معالجتها في إطار الفئة العريضة الأولى التي حددتها مذكرة الأونكتاد، أي تلك التي تثير المطالب بتنسيق السياسة المحلية. إن ميزة الأونكتاد النسبية من وجهة نظر البلدان النامية تكمن في قدرته على اجراء تحليل شامل وتقييم لقضايا معقدة ومتنوعة منها سياسة المنافسة والتدفقات المالية والبيئة. إن الهدف من مناقشة هذه القضايا في الأونكتاد هو تدعيم قدرة البلدان النامية على التفاوض في المحافل المناسبة.

٨ - وتؤثر الفئة العريضة الثانية من القضايا، وهي تلك المتصلة بالترابط بين أهداف السياسة العالمية، على أحوال النمو في بلدان مجموعته ويمكنها أن تخل بالتوازن الدقيق الذي تحقق أثناء مفاوضات جولة أوروغواي. كما أن أثر أسعار الفائدة وأسعار الصرف على التجارة له أهميته. وفي هذا المجال يلزم تعيين آليات يمكنها أن تقلل إلى أدنى حد من مخاطر عدم الاستقرار في الأسواق المالية. ولذلك فمن المهم تعميق صلات الأونكتاد بالمنظمات الدولية الأخرى وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٩ - إن تركيز الفئة الثالثة من القضايا، وهي تلك المتصلة بالتضارب بين الضوابط المتعددة الأطراف وأهداف السياسة المحلية، ينبغي ألا يتمحور فقط في صون وتحسين صكوك إنمائية تقليدية مثل

نظام الأفضليات المعمم، بل وفي الاضطلاع بعمل تحليلي يستهدف تمكين البلدان النامية من أن تزيد إلى أقصى حد من الفوائد المستمدة من الفرص التجارية التي أتاحتها جولة أوروغواي، مع تقليل الآثار السلبية المحتملة إلى أدنى حد. وينبغي ألا يُضطلع بهذا العمل من منظور التعاون التقني؛ بل عليه أن يركز بالأحرى على إعادة تقييم استراتيجيات وأدوات التنمية المتاحة للبلدان النامية وعلى كيفية الاستفادة المثلى من هذه الأدوات في سياق الحاجة إلى تعديل أنماط الانتاج استجابة للضوابط المتعددة الأطراف الأشد صرامة في جميع الميادين والناطقة عن جولة أوروغواي.

١٠ - وعليه فقد حث المجلس على منح الأمانة ولاية واسعة لإعداد التقارير التحليلية اللازمة من أجل مناقشة الأونكتاد التاسع للقضايا الجديدة.

١١ - وتحدث ممثل فرنسا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن ارتياحه لكفاءة الأعمال التحضيرية للدورة التنفيذية. وأعرب عن اعتقاده بأن مقرر المجلس بأنه "يمكن للأونكتاد التاسع أيضا بحث القضايا الجديدة والناشئة التي تدخل في نطاق اختصاصه وذلك من منظور آثارها على التجارة والتنمية"<sup>(٧)</sup> قد أوجد وضعاً جديداً. وسيتعين على الأمانة نتيجة لذلك الاضطلاع بالعمل التحضيري بشأن هذه القضايا في سياق الأونكتاد التاسع. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن القضايا الجديدة التي يمكن دراستها في إطار المؤتمر هي تلك التي سبق تحديدها في الشروح المتفق عليها لجدول الأعمال المؤقت. كما يمكن للأمانة رفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن هذا العمل التحضيري إلى المجلس عند بحثه بند جدول الأعمال المتعلق بالأونكتاد التاسع خلال الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يرى أن الدورة التاسعة للمؤتمر ستزود الأونكتاد بأنسب إطار لبحث القضايا التي لها أقصى الأهمية.

١٢ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) إنه إذا كان يراد لأي منظمة أن تظل مواكبة لأغراضها، فإن عليها أن تبحث القضايا التي تهم أعضائها. وعليها أيضا أن تعثر على طرق جديدة ومبتكرة لمعالجة هذه القضايا حتى تستمد أقصى الفائدة من الوقت الذي أنفق عليها. وفي هذا السياق، أعرب عن اعتقاده بأن القضايا الجديدة على جدول أعمال التجارة الدولية التي نظرت فيها مذكرة الأمانة يجب عرضها على الوزراء في الأونكتاد التاسع، وفقا لجدول الأعمال المؤقت، لكي يمكن اتخاذ قرار بشأن القضايا التي ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد. وتيسيرا لاتخاذ ذلك القرار، طلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد وثائق مفصلة وشاملة. ومن بين القضايا التسع المشمولة بمذكرة الأمانة، تشعر المجموعة الآسيوية بأن مسألة التجارة ومعايير العمل سبق أن تناولتها منظمة العمل الدولية، ولذلك فليس من اللازم على الأونكتاد التركيز عليها. غير أنه ينبغي للوزراء في الأونكتاد التاسع الاستفادة من خبرة الأونكتاد وذلك في شكل تقارير تعد بشأن كل من القضايا الأخرى.

(٢) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين (TD/B/41(2)/15 (Vol.I)، الفرع الأول - ألف، شروح الموضوع ٨(أ)).

١٣ - وفيما يتعلق بطرائق تناول هذه القضايا بعد الأونكتاد التاسع، اقترح نهجا مترويا إزاء إنشاء لجان دائمة و فرق عاملة مخصصة. ويجدر استكشاف كيفية دمج أو ادراج بعض هذه القضايا في اختصاصات الهيئات الحكومية الدولية القائمة. فمثلا يمكن بسهولة بحث مسألة سياسة المنافسة عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية، كما يمكن بحث مسألة تآكل الأفضليات في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، وبحث مسألة التجارة والاستثمار عن طريق لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية. ويمكن اتخاذ اجراء مماثل بشأن بعض القضايا الجديدة الأخرى. وهذا سيمكّن الأمانة من تكريس مزيد من الوقت لكل قضية ويتيح للوفود فرصة أكبر لدراسة الوثائق ذات الصلة.

١٤ - وقال في ختام كلمته إن الغرض من الأونكتاد ليس مجرد توفير محفل للحوار بشأن هذه القضايا الجديدة والناشئة بل أيضا تعزيز التوافق في الرأي، لكي يمكن التوصل إلى استنتاجات عملية وقابلة للتنفيذ. ولذلك فمن اللازم التفكير في أساليب عمل ما بعد كرتاخينا وتحليلها من أجل تقرير ما إذا كانت قد حققت النتائج المتوقع منها.

١٥ - وقال ممثل الصين إن عملية عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي تبرز أهمية التجارة الدولية. غير أن النمو القوي الذي حدث مؤخرا في التجارة الدولية لم يحدث دون أخطاء. إن التشغيل السلس للاقتصادات الوطنية هو الشرط الأساسي اللازم لتنمية التجارة. إن نظاما تجاريا جديدا متعدد الأطراف بعد جولة أوروغواي يتبلور الآن ويحقق للبلدان النامية فرصا للنمو والتجارة، لكنه يعرضها أيضا لتحديات، بل ولآثار سلبية في بعض الجوانب.

١٦ - إن بعض القضايا الدائمة مثل السلع الأساسية وتدفقات رأس المال والدين الخارجي ما زالت تحتاج إلى معالجة كاملة، في الوقت الذي تظهر فيه بعض المشاكل الجديدة بل والأشد تعقيدا. فالبلدان المتقدمة تصدر تماما مجالات مثل التكنولوجيا العالية والمعلومات وحماية البيئة مما يعطيها ميزة حاسمة في الكفاءة في التجارة. وفي الوقت نفسه تفقد الغالبية العظمى من البلدان النامية مزاياها النسبية الأصيلة وتجاوبه باختلالات جديدة. ولذلك يرى من المستصوب أن تجري، على أساس الفقرة ٥٢ من التزام كرتاخينا، دراسة ومناقشة القضايا الناشئة في مجال التجارة الدولية، وتطبيق فكر جديد على المشاكل قديمة العهد. وفي هذا المجال يتمتع الأونكتاد بمزايا عديدة. إن معظم القضايا المدرجة في مذكرة الأمانة، مثل الاستثمار وسياسة المنافسة والأفضليات قد سبق بحثها، ولو بطريقة أولية، في الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد. كما يمتلك الأونكتاد القدرة والخبرة لاجراء دراسة شاملة لهذه القضايا. ولذلك ينبغي للأونكتاد اجراء مزيد من الدراسة المتعمقة لهذه القضايا والتوصل، حين تسمح الظروف، إلى توافق في الآراء في ضوء الوضع الجديد.

١٧ - وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بالقضايا الجديدة التي سبق بحثها بطريقة أولية في الأونكتاد، اقترح امكانية متابعة العمل بطريقة انتقائية، بالبناء على المنجزات السابقة مع أخذ الوضع الجديد بعد جولة أوروغواي في الاعتبار. وفيما يتعلق بتلك القضايا التي يتعين على الأونكتاد بدء المفاوضات بشأنها، يبدو من المستصوب الأخذ بنهج حذر. وفي انتقاء القضايا الجديدة، ينبغي أن يشكل جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع نقطة مرجعية باستمرار. وفي الوقت نفسه ينبغي ايلاء الاهتمام لحل المشاكل المستمرة في مجال التجارة لكي يمكن تركيز الوقت المحدود والطاقة على اجراء دراسة متعمقة لبعض القضايا الرئيسية التي يمكن أن تخدم كمدخلات مفيدة للأونكتاد التاسع. وينبغي ادراج دراسة القضايا الناشئة في الأعمال



التحضيرية للمؤتمر. إن الولاية الأساسية للأونكتاد هي بحث قضايا التجارة والتنمية، وبالتالي ينبغي أن يتم فقط بحث تلك القضايا المتصلة بهذه الولاية.

١٨ - وقال ممثل تونس إن قضية النظام التجاري ومعايير العمل المعترف بها دوليا ليست بالجديدة؛ كما أنها لا تدرج في ولاية الأونكتاد ولا تهم البلدان النامية على سبيل الحصر. فقد نوقشت هذه المسألة في منظمة العمل الدولية، حيث ظهر اعتراض على مفهوم وجود صلة بين معايير العمل والتجارة، وأثارت نقاشا خلافيا. وأعرب عن اعتقاده بأن منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية هما محفلان أنسب من الأونكتاد لإجراء هذا النقاش. وينبغي على الأونكتاد أن يركز على مواضيع أنسب يتمتع فيها باختصاص وخبرة ولم يجر بحثها في محافل أخرى. وأشار إلى بيان الموظف المسؤول عن الأونكتاد، فقال إنه إلى جانب قائمة مراكش، هناك قراران للجمعية العامة (١٠٤/٤٩ و ١٤٢/٤٩) يتناولان موضوعين يهتمان الأونكتاد. فقد ناشد القرار الأول المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاضطلاع بأنشطة محددة لصالح البلدان النامية في ميدان السلع الأساسية الأولية، وخاصة فيما يتعلق بأداء أسواق السلع الأساسية وإدارة المخاطر وتنوع السلع الأساسية. وهذا مجال يمكن أن يؤدي فيه الأونكتاد عملا قيّما بروح الشراكة من أجل التنمية التي شرع فيها الأونكتاد الثامن. أما القرار الثاني فيتعلق بتنمية افريقيا في التسعينات، وهو مجال آخر مطلوب من الأونكتاد أن يقدم فيه اسهاما هاما.

١٩ - وقال ممثل اليابان إن الأونكتاد بالنظر إلى خبرته وقدرته التحليلية، يمكنه أن يمارس دورا رئيسيا في تعزيز وجود فهم أفضل للقضايا الجديدة على جدول أعمال التجارة الدولية، وخاصة آثارها على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وأضاف أن الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد لم تبدأ عملها بعد بشأن القضايا الجديدة بالحجم الذي أشارت إليه مذكرة الأمانة، وأن بعضها لم يتوصل بعد إلى توافق في الرأي لبحث هذه القضايا في جدول أعمالها المقبل. وأيد الاقتراح الوارد في الجزء الأخير من الفقرة ٢٣ من مذكرة الأمانة الذي يطلب إلى هيئات المجلس الفرعية التي تبحث بالفعل جوانب معينة من القضايا الجديدة استكشاف آثارها التجارية بشكل أكمل. ومن رأيه أن قضايا مثل سياسة المنافسة، والاقليمية، ونظام الأفضليات المعمم وتخفيف الفقر هي مواضيع مناسبة لنظر الهيئات القائمة للأونكتاد.

٢٠ - وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن الأونكتاد هو المكان الصحيح لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية العالمية وأنماط التجارة، والسياسات والممارسات. لقد دعم التزام كرتاخينا من ولاية الأونكتاد بتوخيه تحديد منظور للإنذار المبكر كأمر يستحق اهتمام الأونكتاد. ومع ذلك لم يُسمح للأونكتاد حتى الآن ببلورة القضايا والمواضيع المهيمنة أو السياسات المتصلة بها. إن حقيقة أن مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تمارس أدوارا فائقة الأهمية في اصلاح السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات التجارية للبلدان النامية والعالم ككل لا تعني الدول الأعضاء من واجب إعطاء دور مدعم أكبر للأونكتاد. ومن اللازم، عند مناقشة موضوع ما في الأونكتاد، ضمان أن تمارس هذه المؤسسة دورا موضوعيا في بلورة القضايا والمشاكل في جداول الأعمال الاقتصادية المتعددة الأطراف فضلا عن العثور على طرق لحلها.

٢١ - وقال مشيرا إلى مذكرة الأمانة إن إلغاء المراقبات على المعاملات عبر الحدود ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مستويات التنمية، وأن البلدان النامية ينبغي أن تتأكد أولا من أن البلدان المتقدمة قد اتخذت التدابير والسياسات المناسبة. كما أن إلغاء مراقبات الحدود يجب أن يطبق أيضا على عمليات نقل التكنولوجيا، وهي

عمليات حيوية لتحسين القدرة الانتاجية في البلدان النامية. وأضاف أن هناك قضية أخرى للأونكتاد هي المراقبات وعمليات التمييز المتعمدة التي أدخلت للإضرار بسياسات وممارسات التجارة الحرة.

٢٢ - وأعرب عن اعتقاده بأنه من السابق لأوانه السماح للأونكتاد ببحث قضايا مثل معايير العمل التي لم يتم تخريجها بعد من منظمة العمل الدولية. فهناك خطر من أن يؤدي ذلك إلى صياغة تعهدات ملزمة في منظمة التجارة العالمية تكون لها آثار لا يمكن التنبؤ بها على جهود البلدان النامية من أجل تحرير وعولمة هياكل سياساتها. ومن رأي بلده أن استعراض القضايا القديمة، مع بناء توافق في الرأي بشأن القضايا الجديدة والناشئة، يوفر أساساً جيداً لزيادة لياقة الأونكتاد. وحالما يتحقق ذلك، يمكن دراسة القضايا الأخرى التي نوقشت في مذكرة الأمانة.

٢٣ - وأعرب ممثل بلغاريا عن قلق حكومته إزاء الآثار السلبية للجزاءات والحظر المفروضين من الأمم المتحدة على اقتصاد بلدان مثل بلغاريا. فنتيجة لهذه التدابير، عانت بلغاريا من خسائر مباشرة وصلت إلى ٩٤٢ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ وإلى نحو ١ ٥٠٠ مليون دولار في ١٩٩٣. لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارين ٢١٠/٤٨ و ٢١/٤٩ اللذين طلبا إلى هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة دراسة مسألة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي عانت منها البلدان نتيجة عمليات الحظر المفروضة على بلدان ثالثة. وتعتبر حكومته أن هذه المشكلة خطيرة جدا في هذه المرحلة من تنمية بلغاريا. ومن سوء الحظ أن فترة الانتقال الصعبة التي تجتازها بلغاريا تتصادف مع الأثر السلبي الذي يحدثه القراران السابقان على البلد. ودعا أمانة الأونكتاد إلى إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة. وأعرب عن رغبته بصفة خاصة في أن تناقش هذه المسألة في مسار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع في إطار البند ١ من جدول أعماله المؤقت. وأضاف أن حكومته على استعداد لتقديم معلومات إضافية ومواد خطية لهذا الغرض.

#### الاجراء الذي اتخذته المجلس

٢٤ - اعتمد مجلس التجارة والتنمية مشروع مقرر بشأن هذا البند (TD/B/EX(10)/L.1) المقدم من الرئيس نتيجة للمشاورات غير الرسمية. (للاطلاع على نص المقرر، انظر المرفق الأول أدناه).

### ثالثا - المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية

#### ألف - افتتاح الدورة

٢٥ - افتتح الدورة التنفيذية العاشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا) رئيس المجلس أثناء دورته الحادية والأربعين الحالية.

#### باء - مكتب المجلس

٢٦ - بالنظر إلى عدم وجود تغيير في الأعضاء المنتخبين لمكتب المجلس خلال الدورة الحادية والأربعين، جاء مكتب الدورة التنفيذية العاشرة كما يلي:

<u>الرئيس:</u>	السيد ريتشارد أ. بيرس	(جامايكا)
<u>نواب الرئيس:</u>	السيد يوري آفاناسيف	(الاتحاد الروسي)
	السيد فابيين رافائيل إدا في	(مدغشقر)
	السيد روديفر ليمب	(ألمانيا)
	السيد شوهي نايتو	(اليابان)
	السيد خوسيه لويس بيريز غابيلونديو	(الأرجنتين)
	السيد ستيفن أ. شليكر	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد أديان سيللاهي	(اندونيسيا)
	السيد بيورن سكوغمو	(النرويج)
	السيد جمال الدين سيد	(بنغلاديش)
	سعادة السيد زدينيك فينيرا	(الجمهورية التشيكية)
<u>المقرر:</u>	السيد كالسون مبيغابولوي	(زيمبابوي)

#### جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٧ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية العاشرة كما ورد في الفرع الأول من الوثيقة TD/B/EX(10)/1. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الثاني أدناه).

دال - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية العاشرة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٨ - أذن المجلس للمقرر، بإذن من الرئيس، اعداد تقرير المجلس عن دورته التنفيذية العاشرة.

## المرفقات

### المرفق الأول

#### مقرر اعتمده مجلس التجارة والتنمية

المقرر ٤٢٦ (د ت - ١٠): القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال  
التجارة الدولية

#### إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى الفقرة ٥٢ من التزام كرتاخينا وإلى استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٠١ (د - ٣٩) المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ وإلى استنتاجاته ومقرراته ٤١٥ (د ت - ٤٠) المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤،

وقد نظر، على ضوء مذكرة أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(10)/CRP.1)، في نهج معالجة الآثار المترتبة على القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية،

وإذ يأخذ في الاعتبار قرار المجلس بأن يذكر في المكان ذي الصلة من الشروح المتفق عليها لمشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع (TD/B/41(2)/L.41/Rev.1، الموضوع \أ)) أنه "يمكن للمؤتمر أيضا بحث القضايا الجديدة والناشئة التي تدخل في نطاق اختصاصه، وذلك من منظور آثارها على التجارة والتنمية"،

١ - يوافق على القيام بالأعمال الاستكشافية المناسبة بشأن القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية في إطار العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع وفقاً لجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ولشروحه المتفق عليها؛

٢ - يشجع أمانة الأونكتاد على أن تأخذ في الاعتبار الأعمال الجارية بهذا الشأن في محافل أخرى.

الجلسة ٨٥٩

٤ أيار/مايو ١٩٩٥

المرفق الثاني

**جدول أعمال الدورة التنفيذية العاشرة لمجلس التجارة والتنمية**

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٢ - القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية
- ٣ - مسائل أخرى
- ٤ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية العاشرة.

### المرفق الثالث

#### **العضوية والحضور\***

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، أعضاء الفريق العامل المخصص، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
اثيوبيا	جنوب افريقيا
الأرجنتين	رومانيا
الأردن	سري لانكا
اسبانيا	سلوفاكيا
اكوادور	السويد
ألمانيا	سويسرا
اندونيسيا	شيلي
أنغولا	الصين
أوروغواي	غابون
ايران (جمهورية - الإسلامية)	فرنسا
باراغواي	فنلندا
باكستان	كوبا
البرازيل	كوستاريكا
البرتغال	مالطة
بلغاريا	ماليزيا
بنغلاديش	مدغشقر
بوروندي	مصر
بولندا	المكسيك
بوليفيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
بيرو	النمسا
بيلاروس	نيبال
تايلند	الهند
تركيا	هندوراس
ترينيداد وتوباغو	هنغاريا
تونس	هولندا
جامايكا	الولايات المتحدة الأمريكية
الجزائر	اليابان
الجمهورية العربية السورية	اليونان
جمهورية كوريا	

\* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/EX/INF.9.

- ٢ - ومثّل في الدورة مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.
- ٣ - كما مُثّلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمختصة التالية:
- منظمة العمل الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
صندوق النقد الدولي  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.  
ومُثّلت في الدورة أيضا منظمة التجارة العالمية.
- ٤ - ومُثّلت في الدورة أيضا المنظمات الحكومية الدولية التالية:
- الجماعة الأوروبية  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
منظمة الوحدة الأفريقية  
منظمة المؤتمر الاسلامي
- ٦ - ومثّلت في الدورة كذلك المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمل الحرة  
جمعية التنمية الدولية

الفئة الخاصة

جمعية المستهلكين الدولية

- - - - -